الاتحاد المغاربي: مقومات التكامل ومعوقات التفعيل

إبراهيم قلواز
قسم العلوم السياسية
جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف

ملخص:

يتناول هذا المقال السياقات السوسيو التاريخية والجيوسياسية لنشأة اتحاد المغرب العربي، وأهم المحطات التي رسمت معالم العمل المغاربي المشترك، ومن ثمة التحديات التي واجهت النخب المغاربية منذ انطلاق مسار الاتحاد وكانت مختبرا لقدرة النخب المغاربية على تخطي العقبات والعراقيل التي اعترضتهم وحالت دون بلوغهم المراحل التكاملية مثلما كان مخططا له.

معوقات العمل المغاربي المشترك وان عطلت مسار التكامل وجمدت عمل مؤسساته إلا أنها لم توقف جهود النخب المغاربية وطموحاتها في السعي إلى إعادة تفعيل الاتحاد، خاصة مع الظروف الاستثنائية التي تمر بها المنطقة وهو ما يدفع تلك النخب إلى البحث عن مقاربة إقليمية تكاملية جديدة من اجل تفعيل اتحاد مغاربي في مستوى التحديات وفي مستوى الطموحات الشعبية.

Résumé:

Cet article examine les contextes socio-historiques et géopolitiques à l'émergence de l'Union du Maghreb arabe, et les stations les plus importantes qui peint les sites de travail du Maghreb conjointe, et il ya des défis à relever par les élites du Maghreb depuis le lancement de la voie de l'Union était un laboratoire pour la capacité des élites du Maghreb pour surmonter les obstacles et les obstacles qui ont été interceptés et empêché l'âge de stades d'intégration tel qu'il était prévu.

Obstacles travail maghrébine commune et perturbé le chemin de l'intégration et gelé le travail de ses institutions, mais cela n'a pas empêché les Maghreb élites efforts et ambitions en cherchant à réactiver l'Union, en particulier avec les circonstances exceptionnelles

dans la région, qui est ce qui motive ces élites pour rechercher une nouvelle approche régionale est complémentaire afin d'activer l'Union mauresque dans le niveau de défis dans le niveau des aspirations populaires

مقدمة:

تزخر منطقة المغرب العربي بمقومات جغرافية وثروات طبيعية هائلة، كما تمتاز بتجانس حضاري ولغوي استثنائي قل نظيره في وحدات إقليم آخر، ويشكل التاريخ المشترك لشعوب المنطقة لبنة أخرى لتسليح عزيمة الفواعل المغاربية في التأسيس لصرح إقليمي تكاملي واستغلال تلك المقومات لبناء نهضة المنطقة المغاربية ورفاهية شعوبها، والمساهمة في التحولات الإقليمية والعالمية التي تهم الشعوب المغاربية والعربية بما يجعل من هذا الصرح المغاربي نقطة قوة في ميزان التفاعلات الإقليمية والدولية.

غير أن مرتكزات البناء هذه لم تستغل على النحو الذي يقود إلى التنمية المنشودة والمسار المأمول، وبدلا من ذلك برزت انكفاءات قطرية على العمل التكاملي المغاربي نتيجة جملة من المعوقات والعراقيل التي اعترضت المسار المغاربي، وهو ما يقودنا إلى السؤال المحوري في هذا الموضوع وهو لماذا فشلت الفواعل المغاربية في ترجمة مقوماتها إلى تكامل فعلي؟وماهي أبرز المعوقات التي تعترض تفعيل الصرح المغاربي؟

أولا: السياقات السوسيو - تاريخية والجيوسياسية لنشأة الاتحاد المغاربي

شهدت العقود الثلاث الأخيرة تحولات كبرى في البنى والنظريات والمفاهيم؛ التي صاغت الكثير منها الاتجاهات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وباتت توجه السياسة الدولية، وتتحكم في إدارة شؤون العالم، وتحدد مصير الشعوب، حيث جاءت التحولات الجيوسياسية والجيواقتصادية لما بعد الحرب الباردة بالكثير من ميكانيزمات التحول والتغيير في السياسات والاستراتيجيات الإقليمية والدولية، وفي مقدمة هذه الأحداث تأتي حرب الخليج الثانية، والنظام الدولي الجديد، وتأسيس المنظمة العالمية للتجارة والنظام المتعدد الأطراف كنهج اقتصادي بديل لبروتن وودز، وفي ظل تجليات العولمة وديناميات الإقليمية الجديدة المصاحبة للثورة الصناعية الثالثة، وهو ما أدى إلى فتح عصر جديد لفواعل جديدة أكثر تأثيرا في الاقتصاد والسياسة[1].ومهما تكن التصورات الاستشرافية عن الدولة القومية مستمرة بأركانها التقليدية

أو من دونها، أو متغيرة ومتحورة المهام، أو من دون وجود هذه الدول، فان الأمر المؤكد والقابل للتأكيد، هو بداية اختفاء الكثير من المفاهيم التي ظلت تتشبث وتختفي خلفها الدولة القومية، في العالم الثالث على وجه الخصوص. مزيد من التجليات والتكشف لظاهرة العولمة؛ يعني مزيد من اختفاء المفاهيم من قبيل(حوار شمال جنوب، صراع شرق غرب، العالم الثالث، عدم الانحياز، التحرر والتقدم)، مفاهيم لم يعد لها مكان في قاموس العولمة[2].

تعرض النمط المألوف من زمن طويل للتحالفات والتناقضات فيما بين الدول والأمم لقدر صارخ من التمزق غير القابل للترقيع[3]، وهذا ما أدى إلى تغير البنى الاقتصادية في العشرية الأخيرة للألفية المنقضية لتحل محلها بنيات اقتصادية وإنتاجية أخرى بنسق مغاير بدأ يؤسس لاقتصاد عالمي كثيف الترابط، أصبح من الصعب على الاقتصادات الناشئة تجاوز تأثيراته وفرضياته التجارية والسوقية[4]، وساهمت كل هذه التحولات والتغيرات السوسيوتاريخية السياسية والاقتصادية لهذه الفترة في إعادة تشكيل بيئة الأعمال العالمية، في مجال الإنتاج، في مجال السوق وحضارة ما وراء السوق، ببروز ظاهرة ديكتاتورية العولمة القائمة على السوق العظمى من دون حدود أو قيود ومع ما تمثله الفجوة التكنولوجية والتوزيع الغير متكافئ لعناصر القوة الاقتصادية[5]؛ فقد كان المستقبل المغاربي غامضا جدا في مواجهة كل هذا الكم الهائل من التغيرات البنيوية التي تتطلب بدورها انتهاج تحولات وتغيرات هيكلية بالنسبة لواقع الاقتصادات المغاربية خصوصا في ظل معطيات العولمة، وفروض المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية، وما تمليه متطلبات العلاقات الجديدة مع(أوروبا ماستريخت).حملت إذا نهاية الحرب الباردة، على المحيط العربي والمغاربي تعقيدات وتحديات جديدة أكثر من طاقة الدول العربية سواء منفردة، أو ككتلة واحدة، نتيجة توجه أوروبا إلى إعادة التشكيل الجيوسياسي، ودخول الصراع العربي الإسرائيلي مرحلة التسوية، والآثار المتوقعة للتحرير التجاري المتعدد الأطراف عشية التوقيع على اتفاقية الغات، والشروط الجديدة التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية، بالموازاة مع إعادة تفكيك هيكلية الاقتصادات المغاربية، والتحول إلى النهج الليبرالي[6].

هذه العوامل وأخرى، دفعت القادة المغاربة إلى التفكير في السبل المثلى الكفيلة

بمواكبة هذه التحولات والتكيف معها، والتقليل من الآثار السلبية والتبعات الناجمة عن التوسع العالمي والأوروبي، سياسيا ببروز النظام الدولي الجديد، وأوروبا الموحدة، واقتصاديا ببروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية وتجليات العولمة بآلياتها المختلفة ؛ومنها المؤسسات المالية الدولية، ومن الناحية الثقافية والحضارية مع نهاية الأيديولوجية الاشتراكية وبروز أطروحات نهاية التاريخ وصدام الحضارات، وبدا أن إطار الوحدة والتكامل المغاربي يمكنه أن يعالج طموح الشعوب المغاربية، ويقيها تأثيرات هذه التحولات، فكان تأسيس هذا التكتل من اجل النهوض بالمنطقة المغاربية، اعتمادا على ماتمتلكه من مقومات ومؤهلات لازمة لإنجاح هذه التجربة.وبالعودة إلى المحطات التاريخية لهذه التجربة، نجد أن الآباء الأوائل المؤسسين للاتحاد المغاربي كانت جهودهم تتمحور حول كيفية استغلال المقومات التاريخية، والثقافية، والمصير المشترك لشعوب المنطقة من أجل بناء صرح مغاربي مستقل، ولم يكن لهم أي اطلاع على شروط المؤسسات الدولية، أو أية إحصائيات تتعلق بالمناطق الحرة للتجارة، أو شروط الانضمام إلى تكتلات معينة، من نجم شمال إفريقيا في باريس 1926، إلى ندوة القاهرة 1947، مرورا بمؤتمر طنجة 1958، ومحطات تاريخية أخرى على درب الوحدة المغاربية[7].

طيلة الفترة التالية لإستقلال الدول المغاربية برزت الكثير من المحأولات والمبادرات الساعية إلى تجسيد الطموحات المغاربية التاريخية، رغم أن الحلم المغاربي تجزأ في مشهده الأولي عبر مبادرات واتفاقيات ثنائية بينية، وأحيانا ثلاثية كانت في مجملها عبارة عن تقاطعات مغاربية ومحاور داخل المنطقة المغاربية، إلا أن الرؤية المغاربية تعمقت اكثر مع موجات الإقليمية الجديدة وظاهرة التكتلات الإقليمية والعابرة للقارات، وأصبح قيام الاتحاد المغاربي حتمية لا مفر منها خاصة في ظل فشل مشاريع التكامل والتعاون الاقتصادي في إطار جامعة الدول العربية، وعدم قدرة مشاريع التكتل الإسلامية على تجاوز حدود خطابات حسن النوايا[8].

مهدت قمة زرالدة بالجزائر في 1988 لوضع إقليمي مغاربي جديد، من خلال قيام كتلة اقتصادية سياسية جنوب المتوسط، في مقابل الوحدة الأوروبية في شماله، وتأكدت معالم هذا الوضع مع الخطوة التالية للقادة المغاربة في مراكش، بمناسبة

التوقيع على المعاهدة التأسيسية للاتحاد المغاربي في 17فيفري1989، التي نصت على إنشاء مجموعة من المؤسسات التكاملية وما تستوجبه من سياسات ميدانية، يأتي هذا الوضع مع تغير الكثير من المعطيات السياسية المغاربية مع انقلاب زين العابدين بن علي في تونس(نوفمبر1987)، وأحداث أكتوبر في الجزائر(1989)، وقمة وجدة بين الرئيس الجزائري وملك المغرب(1987)وبعد سلسلة من الأحداث والانتفاضات المغاربية في الجزائر، قفصه، الدار البيضاء، وموريتانيا[9].

ثانيا: مقومات التكامل المغاربي

تحمل المصطلحات والتسميات في الواقع الدولي دلالات وأبعاد ذات معاني وتأثيرات سياسية، حضارية وتاريخية واقتصادية أيضا، ومن هنا نجد تركيز الاستعمار على مصطلحات وتسميات محددة لمحاولة رسم أوضاع تخدم تصوراته وتوجهاته وعلى هذا الأساس أطلق الاستعمار الفرنسي على منطقة المغرب العربي تسمية شمال إفريقيا في محاولة لطمس معالم التجانس ومقومات الاتصال والتكامل بين وحدات تشكل إقليما متميزا قائما بذاته، فقراءة بسيطة لتاريخ المغرب العربي تثبت لنا أن هذا الإقليم كان موحدا لفترة بعيدة من الزمن قبل أي تجمع إقليمي آخر في القارات الخمس[10] ، وبحدود طبيعية واضحة، حيث يحد المنطقة من الشمال حوض البحر الأبيض المتوسط بسواحل ممتدة من ليبيا إلى المغرب، ومن الغرب المحيط الأطلسي ومن الجنوب مالي، النيجر، التشاد والسنغال، ومن الشرق جمهورية مصر العربية، بمساحة: 5.783.961 كلم2، على عكس الكثير من الأقاليم فإن المغرب العربي يخلوا من الحواجز الطبيعية التي تؤثر على تجانس جغرافيته وتغيب أية معالم لانقسام الإقليم طبيعيا إلى وحدات منفصلة، هذه المميزات الجغرافية المثالية قدمت منطلقات حاسمة للعمل التكاملي والاندماج الجهوي بين ذات الأقطار، ومكنت صانعي القرار من تحديد المنطق التكاملي الذي على أساسه تعرف الهوية التكاملية والاقتصادية للإقليم المغاربي.

وأعطت هذه المنطلقات التاريخية والجغرافية والحضارية في المنطقة المغاربية، ركيزة أساسية لتشكيل أبعاد الرؤية المستقبلية للمشروع المغاربي والعربي النهضوي، مافتئ يكبر هذا المشروع مع الاكتشافات النفطية والمعدنية الهائلة، وما تزخر به

المنطقة من ثروات تؤسس لقاعدة صناعية تكاملية، وتؤسس لقاعدة دبلوماسية تفاوضية في وجه القوى الأخرى لتحصيل النواقص المغاربية التقنية والعلمية من تلك القوى التي تعاني حساسية تبعية طاقوية، وهذا من أجل جمع الكل المكمل والمتمم لبناء الصرح المغاربي؛ فلم تتوقف الجهود والمحأولات طيلة عقود لانجاز الوحدة المغاربية بالرغم من المآلات التي كانت تعرفها تلك المحأولات[11].

وما ظل ينقص التجربة المغاربية هو القدرة على الاحتفاظ لتلك الإرادة الشعبية والسياسية بقوة الدفع، التي تكفل لها الاستمرار والتأقلم مع المتغيرات الإقليمية والدولية[12].

ومن أجل استثمار الطاقات والثروات الهائلة التي تزخر بها، فالثروات المعدنية تتنوع بين الحديد في ليبيا لجزائر وموريتانيا، والفوسفات حيث تسيطر المغرب على قرابة الثلثين من الاحتياطي العالمي لهذه الثروة المعدنية، أما احتياطي النفط في المنطقة فيقارب 60مليار برميل، ما يمثل 4بالمائة من الاحتياطي العالمي، ويتجاوز الإنتاج اليومي3مليون برميل كما تمتلك المنطقة احتياطات غازية هامة خاصة في الجزائر إذ يتجاوز الاحتياطي الغازي مغاربيا 200مليارم3، وتعتبر المنطقة ثالث ممول للاتحاد الأوروبي بهذه المادة الحساسة[13]، فالجزائر تمتلك سابع احتياطي عالمي للغاز وثالث مصدر له والرابعة عشر في احتياطي النفط، وتمتلك كل من تونس والمغرب مؤهلات سياحية هائلة قادرة على جذب 20مليون سائح سنويا، وتعتبر السوق المغاربية سوق واعدة بأكثر من 100مليون مستهلك[14].

هذه المميزات الجغرافية والحضارية والاقتصادية للمنطقة، أعطتها بعدا إستراتيجيا وحضاريا مهما في مقابل الواجهة الأوروبية، ومركزية قارات العالم القديم، كجسر ومعبر نحو القارات العالمية، نحو العمق الإفريقي، وغرب آسيا، والسواحل الأطلسية المقابلة مباشرة للسواحل الأمريكية، وهذا ما يضع المنطقة في قلب النقاط المحورية لإستراتيجيات الدول الكبرى كمحور جيوبوليتيكي مهم، لا يمكن الاستغناء عنه أو إهمال ماله من تأثير مباشر على صياغة الإستراتيجيات، وبناء السياسات الإقليمية والدولية في النصف الجنوبي من المعمورة، وكرقم مهم له وزنه الحساس في معادلة القاعدة الاقتصادية للدول الأوروبية، وتمويل الأسواق العالمية بالمواد الأولية.لقد أضحت

الضرورة ملحة للتخفيف من تكاليف التحولات الاقتصادية والدولية والتفاعلات الجيواستراتيجية العالمية، الساعية لإستغلال خيرات المنطقة، وعلى هذا الأساس يجب إستثمار هذه المقومات واستغلال الإمكانيات المعطلة، والاستفادة من الفرص المهدورة، عن طريق تكتل قائم على المصالح المشتركة والمؤسسات لتجاوز معوقات العمل المغاربي المشترك[15].

ثالثا: معوقات تفعيل الاتحاد المغاربي:

يؤشر الواقع الفعلي الذي تعيشه بلدان المنطقة المغاربية على أزمات عميقة ومعضلات قاتلة باتت تنخر الجسد المغاربي، وتكبل طموحات شعوبه، وتعيق تحرك الطبقات الحيوية والفاعلة، الراغبة في إقلاع المسيرة التكاملية من جديد.

1 - الخلافات البينية بين الدول المغاربية خصوصا بين الجزائر والمغرب سواء تعلق الأمر بمسالة الصحراء الغربية أو التنافس على زعامة المنطقة، فقد أنتجت هذه الخلافات على الدوام سياسة المحاور التي كانت قبل تأسيس الاتحاد المغاربي ومازالت مستمرة، فقد تبلورت في إطار اتفاقيات ووحدة ثنائية كاتفاقية الايخاء بين الجزائر وتونس وبين ليبيا وتونس وألغيت بعد ستة أشهر واتفاقية الاتحاد بين المغرب وليبيا العام 1984 إلى درجة أنها عرضت على الاستفتاء الشعبي في المغرب والمؤتمر الشعبي في ليبيا للموافقة عليها وألغيت بعد سنتين نتيجة قيام بيريس شمعون بزيارة إلى المغرب العام 1986، واتفاقية الوحدة بين الجزائر وليبيا في سبتمبر 1988[16]، وما يبقى على تغذية هذا الطرح هو لعبة التوازنات الإستراتيجية التي تديرها القوى الكبرى بين البلدين باقتدار، وفي مقدمة هذه القوى نجد فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية[17].

2 -سياسة المحاور المغاربية والتناقض في التوجهات البينية لم يكن مغاربيا فقط وإنما تجسد على المستوى الإقليمي والخارجي أيضا ؛فالمغرب وتونس وموريتانيا كانا ضمن ما يسمى بمحور الاعتدال العربي في حين كانت ليبيا والجزائر ضمن محور الممانعة المعارض للتطبيع مع إسرائيل، وهذا بدوره أثر على تطوير العمل المغاربي المشترك، وبلورة أفكار التأقلم مع المتغيرات التي شهدتها الساحتين العربية والدولية.

3 -المبادرات الخارجية ومشاريع الشراكة التي طرحت على الدول العربية

والمغاربية وانخرطت في البعض منها على غرار (مشروع الشراكة الاوورومتوسطية، مشروع الشرق الأوسط الكبير، مبادرة آيزنشتات الأمريكية)حيث أدى ذلك إلى دخول الدول المغاربية في اتفاقيات شراكة بشكل منفرد أثرت سلبا على الإجماع المغاربي ونقاط التوافق، ناهيك عن أنها فرضت على الدول المغاربية التزامات متناقضة مع أهداف الاتحاد وطموحاته[18].

4 -طبيعة المعاهدة ونظام التصويت على الاتفاقيات والمشاريع والتي تتسم بالجمود، وتعيق سرعة الحركة في تفعيل المشاريع، وتحد من فاعلية الاتحاد وأجهزته في التفاعل بإيجابية وآنية مع المتغيرات والتحديات المطروحة في الساحة المغاربية.

5 -دور القوى الخارجية في استمرار تموضع الخلافات المغاربية البينية، وإن كانت هذه القوى ولاشك في ذلك ترغب في رؤية إتحاد مغاربي بأسواق مفتوحة، وحدود مفتوحة، وسيادات مفتوحة أيضا، إلا أن ما لا ترغب في رؤيته مطلقا ؛هو اتحاد مغاربي لا يحقق لها هذه الآمال وعلى العكس من ذلك تخشى من قيام اتحاد مغاربي مدافع عن مصالح شعوبه، فخلال الفترة الوجيزة التي تلت تأسيس الاتحاد المغاربي، وبعد المكاسب التي تحققت في هذه الفترة وفتحت باب الأمل، للتخلص من التخلف واللحاق بركب التطور الاقتصادي، رأت الدول الأوروبية انه من صالحها التسريع في التوقيع على اتفاقيات انفرادية مع الدول المغاربية لتشتيت ما تحقق من مكاسب، ولعرقلة تطور هذا التكامل الذي لا يخدم مصالحها ورغباتها في إبقاء تبعية المنطقة لها[19].

رابعا: دوافع تجديد العمل المغاربي المشترك:

تشهد الساحة المغاربية في الفترة الأخيرة تفاعلات متسارعة على أكثر من صعيد سواء داخل المنطقة المغاربية، حيث العملية السياسية لازالت جارية في تونس ومتعثرة في ليبيا، أو في محيط المنطقة المغاربية في الجوار المالي الملتهب والساحل الإفريقي على العموم، نتيجة بروز فواعل ومتغيرات جديدة في المنطقة؛ بعد العملية العسكرية الفرنسية في مالي وتصاعد نشاطات الجماعات الإرهابية، وتكوينها لشبكة واسعة وعابرة للحدود باتت تهدد المنطقة برمتها، ناهيك عن ارتفاع فاتورة معالجة مفاهيم العملية الاجتماعية الجديدة التي أعقبت تحولات الربيع العربي، وقرب توقيت الدخول

في منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية، وما تعنيه من سلم تحديات جديدة تضاف إلى التحديات الكلاسيكية التي تشهدها العلاقات المغاربية الأورومتوسطية.

1 -أثر التحولات السياسية والأمنية في المنطقة المغاربية على مستقبل الاتحاد المغاربي:

أدت التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها المنطقة إضافة إلى المتغيرات الإقليمية والدولية التي حكمت التفاعلات المغاربية الخارجية والبينية إلى قلب الكثير من المعادلات؛ فتحولت المقومات التي تتمتع بها وحدات المنطقة إلى معضلات حقيقية، أعاقت بدل أن تعين عملية التكامل المغاربي، فتحول النفط إلى نقمة على الدول المغاربية جلب لعنات الطمع الاستعمارية وأيقظ سكون الفتن القبلية، وتحولت الجغرافيا إلى منبع لأزمات عابرة باتخاذها أوكارا مناسبة للجماعات الإرهابية ومكنت من تجسيد الطموحات الكبرى للقوى للسيطرة على مواقع النفوذ الاستراتيجية، وتجسدت من خلال سباق جيوسياسي محموم بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبين هذه الأخيرة والصين من جهة وبينها وبين روسيا من جهة أخرى مما حول جغرافية المغرب العربي إلى ساحات لمطاردة فلول إرهابية ومسرحا للتنافس بين القوى الكبرى، لقد حول المغرب العربي المجمد المنطقة إلى مغرب عربي ملتهب.

عرت أحداث الربيع العربي الأخيرة، عورات البنى المغاربية الهشة ووضعت مؤسساتها أمام تحديات لا تقبل أنصاف المواجهة والحلول، في ظل اضطراب إجتماعي، أمني وسياسي مفتوح على كامل المجال المغاربي، وفي ظل تكالب إستعماري من نوع جديد على مقدرات المنطقة، وتسابق غير مسبوق على مواقع النفوذ الرئيسية، حيث مكنت الثورات العربية لهذه الأطروحات وأعطتها مبررات ودوافع جديدة للتقدم أكثر مما خدمت الشعوب المنتفضة؛ بل العكس تماما وأن الذي حدث في بلد كليبيا مكن للأطروحات الخارجية من الاستمرار طيلة مسار العملية الانتقالية؛ على حساب الأولويات المحلية لبناء مؤسسات الانتقال السياسي في هذا البلد، ولا يختلف الأمر كثيرا في الجارة تونس فطيلة المرحلة الانتقالية وما بعدها ظلت القوى الخارجية وفي مقدمتها فرنسا تسعى إلى توجيه العملية السياسية برمتها وفق ما يخدم تصوراتها وتوجهاتها في المنطقة[20].

ضاعفت هذه التحولات من حجم التهديدات والأخطار التي باتت تهز كيانات الدول المغاربية وتعرضها لخطر التفكك الداخلي والتفتت الإثني والقبلي في مسلسل يهدد بنسف المنطقة برمتها، وبذلك أصبحت الدول المغاربية أمام حتميات مميتة من قبيل(نكون أو لا نكون)، نتوحد ونتكامل أو لا مستقبل لنا فرادى، مثلما كان عليه الأمر سابقا، لقد برز إلى الوجود معطى جديد سيترسم يوما بعد يوم إلى أن يتحقق، وهو أن خيار المنطق القطري حصرا لم يعد مجدي في ظل هذه البيئة، ولم يعد ممكنا في ظل انحصار الخيارات، ولم يعد مقبولا إطلاقا في ظل ارتفاع فاتورة التهديدات، وأن الحل والسبيل الوحيد هو إعادة فتح وصيانة البيت المغاربي المهجور منذ ربع قرن.

2 -الأزمة المالية والتهديدات المفتوحة في الساحل الإفريقي:

أعادت الأزمة المالية أجواء التنافس، وأحيت منطقا مصطنعا للتعارض في الإرادات الوطنية المغاربية بين الجزائر والمغرب على وجه الخصوص، وبقدر ما تمثل هذه الأزمة فتح باب تهديد آخر، وإشعال جبهة تحدي أخرى لأمن واستقرار المنطقة، فإنها بعثت من جديد مسلسل مغاربي لطالما تكررت صوره، من تسابق على شغل واجهة الأحداث الإقليمية، وتقديم صورة الدولة القائد والدولة المتزعمة، بحيث أن هذا التسابق لم يعني أكثر من مجرد واجهة إعلامية وواجهة دبلوماسية، متصلة بالتفاعلات الخارجية على أكثر من صعيد، ومرتبطة بتنسيق رؤى ومقاربات خارجية وأطروحات القوى الكبرى، أكثر من تمثلها انشغالات محلية وأطروحات إقليمية مغاربية تعين على بناء استشراف جواري للفضاء المغاربي، لقد ظهر جليا خلال هذه الأزمة، إفلاس المقاربات الأحادية في تحقيق الإستتباب الأمني والإستقرار الشامل، وصعوبة إدارة أزمة من هذا الحجم، والتعويل على النجاحات الدبلوماسية الفردية في تسوية العملية السياسية في مالي، خاصة بعد توالي الأزمات الأمنية التي مست الجزائر من اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في مالي، ثم حادثة اختطاف والي اليزي، وبعدها الهجوم على القاعدة الغازية في تيغنتورين، ومع الانشغال الجزائري بترتيب البيت الداخلي في فترة الانتخابات الرئاسية افريل 2014، أحرزت المغرب تقدما كبيرا لدبلوماسيتها في منافسة الجزائر على إدارة العملية السياسية في مالي، ومحاولة إحراج الجزائر بأطروحات ومقاربات جديدة لحل الأزمة[21].فهذا المسلسل المتواصل من إحياء لصور التعارض في التوجهات

بين الرؤى الداخلية والأطروحات البينية، ووصول الأمر إلى حد المقاربات الخارجية، لابد له وان يستبدل بإطار ملائم يمكنه أن يستهلك طاقة البلدين وجهودهما ورغباتهما في مسائل نفعية مثمرة ومنتجة بوسائل تنافسية شريفة ومقبولة، تمكن من خلق قاعدة للتوا فقات، وأرضية مشتركة للترتيبات التالية، لإستثمار هذا التطور التشاركي في العمل والبناء الخارجي، من أجل بلورة مقاربة عملية سليمة، لإعادة بناء الفضاء المغاربي على نحو سليم، من أجل مغرب عربي، إسلامي، إفريقي، خال من العاهات، ونقي من المعضلات، وعصي على النزاعات الدخيلة، البينية منها، والداخلية.

3 -أثر تحديات الشراكة الأورومتوسطية على مستقبل البناء المغاربي:

مع دخول منطقة التبادل الحر حيز التنفيذ، وقفت الدول المغاربية على صعوبة التحديات التي تنتظرها في ظل عدم قدرتها على الإيفاء بكل الشروط والالتزامات، وهو ما جعل تونس والمغرب تعانيان كثيرا في تسويق الحد الأدنى من منتجاتهما في الأسواق الأوروبية.

هذا الضعف الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي، يضاف إليه انكشاف استراتيجي أيضا جعل هذه الدول ترضخ لشروط وتنازلات للدول الأوروبية في ميادين الأمن والدفاع الوطني، حتى على حساب السيادة الوطنية، ولا يختلف الأمر مع الجزائر، إذ وجدت هذه الأخيرة نفسها بعد أربع سنوات فقط من تطبيق اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، تخسر 2,8مليار دولار بين 2005 -2009بسبب إلغاء التعريفة الجمركية، وكانت ستخسر 8,5مليار دولار بين 2010 -2017 لو أبقي على نفس وتيرة التفكيك التعريفي المرسم في الاتفاق قبل تعديل رزنامته.وجدت الجزائر أن وتيرة التفكيك الجمركي أدت إلى زيادة حصة الاتحاد الأوروبي في السوق الجزائرية، دون التوصل إلى سياسة حقيقية للشراكة التي تعد أحد أهداف الاتفاق، بعد أن أصبحت وتيرة التفكيك عائقا حقيقيا أمام تطبيق سياسات المؤسسات الجزائرية، وبالتالي طلبت الجزائر تأجيل التفكيك الجمركي طبقا للمادتين 11 و16 من اتفاق الشراكة، واللتان تنصان على إمكانية العودة إلى مراجعة رزنامة التعريف الجمركي، وتعديل الامتيازات في حال تغير السياسات الفلاحية، وبعد ثمان جولات من المفاوضات حصلت الجزائر على تأجيل إقامة منطقة التجارة الحرة من 2017 الى2020 [(22)].

خامسا: نحو مقاربة إقليمية جديدة لإعادة بناء المغرب العربي:

بعد ربع قرن حدثت تحولات إقليمية ودولية متماهية الأثر والتأثير، وتغيرت خرائط اقتصادية وتجارية وسياسية وأمنية كثيرة وحتى الجغرافيا صاغت خرائط إقليمية، وعالمية جديدة، إيذانا بتحولات زاحفة للجغرافيا المتحركة تحت إيقاع العولمة، وتسارع وتيرة تغير البنى الاجتماعية والاقتصادية على نحو مقاربات إقليمية وعالمية، وظل العجز مغاربيا بامتياز، طيلة ربع قرن من مسار الاتحاد المغاربي.

إن الفقر في السياسات البينية، والإفلاس في المقاربات الدبلوماسية، كان يعبر أيضا عن إفلاس في المنظومات الفكرية، التي لم تتمكن من بلورة نظريات ومقاربات تكاملية تكييفية مع المتطلبات، ولم تتمكن من تفعيل إتحاد مغاربي اقتصادي، في انتظار إتحاد مغاربي سياسي، لتجاوز مأزق الخلافات البينية والعاهة السياسية التي استدامت في مخيال صانع القرار المغاربي، في علاقته ورؤيته السياسية للآخر المغاربي.ما يحتاجه المغرب العربي هو مقاربة لبناء إقليمي جديد، مقاربة تتجاوز المعطيات الكلاسيكية للبناء الإقليمي، المبني على الإرث الموروث والجغرافيا الجاهزة، مقاربة نفعية براغماتية تمكن من التفاعل مع الآخر دونما التخلي عن جوهريات الهوية والسيادة، مقاربة تقدم تعريف اقتصادي للمنطقة بعيدا عن التعريف الاستهلاكي والتعريف الخطابي، وآليات تتيح للفرد والنخب المغاربية والعربية من التمكين لأفكارهم من زراعة مثمرة ومنتجة خلاقة ومفتوحة على الإبداع وتنوع الرؤى وتعدد الأطروحات، مقاربة تسمح في الأخير للبلدان المغاربية من طرح بدائل بعيدا عن النرجسية السياسية، وبعيدا عن المتاجرة الخطابية والمزايدات السياسوية، ما يمكن المغرب العربي من معالجة واقعه من منطلق تشخيص عاهاته وبرؤى ومرجعيات محلية للفهم والإستيعاب، وتشاركية في الطرح والتشخيص، وتماثلية في المعالجة والمتابعة المستمرة، ونفعية تعميمية للمكاسب والمآلات العربية والإسلامية، حتى يكون الإتحاد المرغوب فيه إتحاد الشعوب، واتحاد النخب، ولكن الأهم هو حتى يكون هذا الإتحاد، هو اتحاد الهوية والأمانة، والعهد والوفاء للخط العربي الإسلامي الأصيل، على درب الإحياء الحضاري والنهضوي. فالمقاربة الجديدة التي تلزم إقلاع مسيرة الاتحاد المغاربي مجددا، هي ذلك الإطار الذي يمكن الشعوب المغاربية من إفراغ تلك

الخلافات البينية والأحقاد، واستبدالها بإطار مناسب ومقبول من التنافس الشريف والمثمر، واستبعاد المواجهة بعناصر للرقي والارتقاء والاعتبار من التجارب، واستخلاص المنافع العامة من الدروس الأحادية، نحو دروس اتحادية جماعية عامة.

خاتمة:

تزداد البيئة الإقليمية في المحيط المغاربي تعقيدا، وتلقي بثقلها على ثوابت وأولويات السياسات الوطنية المغاربية، وخياراتهم الخارجية، ورغم الحواجز والمكبلات التي تعتري تحركات الفواعل المغاربية الرسمية منها والغير رسمية، لإعادة تحريك عجلة القطار المغاربي الوحدوي، لاستكمال مسار الاندماج، تبقى المراهنة على تسريع وتيرة المشاركات السياسية والدبلوماسية البينية أكثر من مهمة، لتفادي مزيد من المرور فوق أولويات التنسيق المغاربي البيني، ولتفادي نواقض بينية تزداد لصالح زيادة متجانسات خارجية، وحتى لا تترسم أفضليات الفعل والترابط والتفاعل الخارجي، على حساب صالح العملية السياسية مغاربيا، بكل شواغلها السلبية والايجابية المجمدة منها والراكدة، والسائرة في طريق الحلول المقترحة والرؤى المبتكرة.وعليه ؛علينا أن ننظر ونسجل بكل مرارة، إجابات على التساؤلات المقتطفة من صور التفاعل الخارجي للفواعل المغاربية ونتساءل: ما الذي يجعل تونس والمغرب وليبيا، يتجهون إلى المؤسسات المالية الدولية للحصول على القروض، في حين أن هذه المؤسسات نفسها تطلب من دولة مغاربية ونعني بها الجزائر أن تستثمر احتياطاتها كقروض لدى صندوق النقد الدولي ؟فقد يكون متقبلا ومفهوما أثر الفعل الخارجي في رفع وتائر التفرقة والتشنج بين الدول العربية والمغاربية، لكن الغير مفهوم والغير مقبول، هو أن نكون رهينة هذا الدور الخارجي؛ الذي كان أحد أسباب التفرقة، والتفكك، ليكون ضرورة وقطعة إلزامية في هيكل وبنيان تكاملنا، وإعادة تجميع ما ضاع منا لعقود طويلة، ولملمة أشلاء المحيط الآخذ في هوة الاتساع والتباعد من حولنا.

الهوامش:

(1) -مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص ص20 -29.

(2) -هانس بيتر مارتن وهارلد شومان، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ت عدنان عباس علي، الكويت: سلسة عالم المعرفة، 238، مجلس الثقافة والفنون، 1998، ص54.

(3) - كنيتشي أوهماي، نهاية الدولة القومية، في (العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية)تحرير: فرانك جي ليتشر وجون بولي، ترجمة فاضل جتكر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص365.

(4) - إيان كلارك، العولمة والتفكك، سلسلة دراسات مترجمة14، أبوظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003، ص ص38 -39.

(5) -منير نوري، السياسات الاقتصادية في ظل العولمة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص ص59 -64.

(6) -خضر بشارة، أوروبا من اجل المتوسط، من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995 -2008)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص ص19 -20.

(7) -محمد شكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي، الدوحة: المؤتمر المصرفي العربي السنوي، رؤية عربية للقمة الاقتصادية، نوفمبر2007، ص2.

(8) -محمد غربي، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة، الجزائر: ابن نديم للنشر والتوزيع/دار الروافد الثقافية ناشرون، 2014، ص ص64 -72.

(9) -حسين بوقارة، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2010، ص ص25 -26.

(10) -عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء 6، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر/دار الهدى للنشر والطباعة، ب ت ن، ص280.

(11) -محمد قائد طربوش، التجارب الوحدوية في العالم العربي، الاسكندرية: دار الازاريطة، 2006، ص ص9 -10.

(12) -محمود الإمام، التكامل الاقتصادي: الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص552.

(13) -لتفاصيل أكثر يمكن الرجوع إلى إحصائيات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2012.

(14) -محمد شكري، مرجع سابق الذكر، ص10

(15) -صالح صالحي، التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 2، 2003، ص29.

(16) -عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق الذكر، ص ص274 -283.

(17) - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الجزائر، 2005، ص ص72 -73.

(18) - محمد الأمين ولد الكاتب، المشروع العربي النهضوي وعلاقته بالديمقراطية، الأردن: دار جليس الزمان، 2011، ص67.

(19) -محمد غربي، مشروعات تحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي والإسلامي في ظل تحديات العولمة من خلال المؤتمرات الإسلامية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة) مقدمة لقسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006، ص87.

من كلمة وزير التجارة مصطفى بن بادة، يوم تحسيسي وإعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، الجزائر: 28 أوت 2012.

(20) -سفيان عياد، التدخل الفرنسي في مالي سابقة في تاريخ الدبلوماسية الفرنسية، يومية الخبر، العدد6985، 14فيفري2013، ص2.

(21) -محمد غربي، قلواز براهيم، تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد7، جويلية2014، ص ص30 -34.

(22) -من كلمة وزير التجارة مصطفى بن بادة، يوم تحسيسي وإعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، الجزائر: 28 أوت 2012.